



آليات التمويل الأخضر: تجارب دولية وجهود وطنية The green financing mechanisms: International experiences and national efforts

مزوزي فارس¹

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر

mazouzi-faris@univ-eltarf.dz

تاريخ القبول للنشر: 2025-09-12

تاريخ الاستلام: 2025-08-28

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على آليات التمويل الأخضر المتمثلة أساسا في الجباية الخضراء و البنوك الخضراء وكذا السندات الخضراء، مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول في استعمال هذه الأخيرة في تمويل العديد من المشاريع الاستثمارية في قطاعات صديقة للبيئة تحقق التنمية المستدامة، وتندرج ضمن الاقتصاد الأخضر مثل: الطاقات المتجددة، السياحة، إدارة المياه والنفايات، العمارة الخضراء، النقل المستدام...، دون إغفال الإشارة إلى محل الجزائر من هذه التجارب مع التركيز على الجباية البيئية باعتبارها موردا هاما في تمويل العديد من الهيئات التي تساهم بدورها في تمويل مجموعة من المشاريع.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأخضر، الاقتصاد الأخضر، الجباية الخضراء، السندات الخضراء، البنوك الخضراء.

Abstract:

The study aims to highlight the green financing mechanisms consisting mainly of green levies, green banks and green bonds, noting the experiences of some countries in using the latter to finance many investment projects in environmentally friendly sectors that achieve sustainable development, and fall within the green economy such as: renewable energies, tourism, water and waste management, green architecture, sustainable transport, Without losing sight of algeria's place from these experiences, with a focus on environmental collection as

¹ فارس مزوزي



an important resource in the financing of many bodies that in turn contribute to the financing of a range of projects.

Keywords: Green finance, green economy, green levies, green bonds, green banks.

المقدمة:

لطالما كان الاستثمار في الطاقات الأحفورية من المشاريع التي تثير العديد من المشكلات البيئية لذلك أصبح لزاما إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والتحول نحو الاستثمار البديل للمحروقات الصديق للبيئة في إطار ما يعرف بالاقتصاد الأخضر، وهو ما تم تبنيه في معظم دول العالم، لكن في الآونة الأخيرة بدأ الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية في مجالات مختلفة للاقتصاد الأخضر خاصة في ظل جائحة فيروس كورونا.

إن تجسيد هذه المشاريع الاستثمارية يتماشى بالتوازي مع فكرة توفير الموارد المالية الضرورية للبدء في إنجازها أو توسيعها وهو ما يعرف بفكرة التمويل لكنه تمويل من نوع خاص فهو يتعلق بمشاريع خضراء لذلك أطلق عليه تسمية "التمويل الأخضر"، ليكون هو الآخر بديلا للتمويل التقليدي مثلما يعد الاقتصاد الأخضر بديلا لنظيره التقليدي (الاقتصاد الأسود).

وتكتسي دراسة الجزئية المتعلقة بآليات التمويل الأخضر أهمية بالغة لما لها من دور فعال في الانتقال إلى اقتصاد أخضر وذلك بتوفير موارد جديد لتمويل المشاريع الاستثمارية في مختلف قطاعات هذا الاقتصاد.

لذلك تسعى الدراسة إلى تحقيق هدفين؛ يتعلق أحدهما بتسليط الضوء على التمويل الأخضر بصفة عامة خاصة وأنه صيغة جديدة لتحصيل الأموال، كما تستهدف كذلك عرض الآليات المعتمدة في تمويل مشاريع الاقتصاد الأخضر.

ومن خلال الأهداف المسطرة لموضوع الدراسة يأتي هذا المقال لفض إشكال ينصب على التساؤل التالي:

إلى أي مدى تم تكريس آليات التمويل الأخضر في الجزائر كأساس لتحقيق التنمية المستدامة؟

وبغرض الإجابة على هذه الإشكالية فقد تم استخدام المنهجين الوصفي ومعه التحليلي؛ إذ استخدم أولهما أثناء التعرّيج على التعاريف، ليعتمد الثاني في تحليل النصوص القانونية وبعض الآراء الفقهية، وكل ذلك جاء وفقا لخطة ثنائية تقوم على محورين أساسيين، تم تخصيص الأول للبحث في أساسيات التمويل الأخضر، أم المحور الثاني فتم التطرق فيه إلى آليات التمويل الأخضر في ظل التجارب الدولية.

1- أساسيات حول التمويل الأخضر

سُطرت للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف لأفاق سنة 2030 لعل أهمها: الحد من الفقر، تعزيز الأمن الغذائي وضمان الصحة والتعليم بالإضافة إلى الوقاية من تغيّر المناخ (www.unenvironment.org)، وهذه الأخيرة لن تتحقق إلا إذا وجدت مشاريع استثمارية سواء كانت عمومية أو خاصة أو حتى مشتركة صديقة للبيئة، ولعل أحد أهم العقبات التي تحول دون إنجاز هذه الأخيرة تتمثل في إيجاد مصادر للتمويل، من هنا بدأت بعض الهيئات الدولية في المبادرة لإعطاء تعاريف للتمويل الأخضر (1.1)، وهذه المبادرات كانت مبنية على اتفاقيات و خطط و كذا برامج دولية (2.1)، اهتمت في مجملها في تحديد مجالات التمويل الأخضر (3.1).

1.1- تعريف التمويل الأخضر

صيغ للتمويل الأخضر العديد من التعاريف، نجد أن في مجملها اجتهادات لهيئات ومؤسسات دولية وذلك في إطار المساعي الدولية لتفعيل الاستثمار في الاقتصاد الأخضر، وفيما يلي عرض لهذه الأخيرة:

1.1.1- منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي (OECD):

التمويل الأخضر هو: "التمويل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي مع الحد من التلوث وانبعاثات الغازات الدفيئة، والتقليل من النفايات وتحسين التبادل في استخدام الموارد الطبيعية" (united nations environment programme and DBS, 2017).

2.1.1- مؤسسة التمويل الدولية:

التمويل الأخضر هو: "الاستثمارات والقروض التي تمويل المشاريع الهادفة إلى حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية" (رمضان، هرموش، مقيح، 2019، صفحة 469).

3.1.1- هيئة الخدمات المالية الإندونيسية (OJK):

التمويل الأخضر هو: "دعم شامل من صناعة الخدمات المالية لتحقيق التنمية المستدامة الناجمة عن علاقة متناغمة بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية" (مخزومي، شاهد، دفرور، 2018، صفحة 176).

لنتوصل بذلك إلى أن مختلف التعاريف التي صيغت للتمويل الأخضر والمذكورة أعلاه تتفق على أن هذا الأخير يقوم على تقديم الدعم المالي للاستثمارات الصديقة للبيئة ويهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة.

2.1- المبادرات العالمية لتفعيل التمويل الأخضر

للتحويل الأخضر أهمية كبيرة في خدمة البيئة، ونظرا لأهميته البالغة فقد عقدت بشأنه العديد من المبادرات الدولية، والتي تتمثل في:

1.2.1- اتفاقية باريس:

تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز الاستجابة العالمية لتهديد تغير المناخ من خلال الحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة، بالإضافة إلى تطوير قدرة الدول على التعامل مع آثار التغير المناخي، وتذكر الاتفاقية صراحة أنها تهدف إلى جعل تدفقات التمويل متسقة مع انبعاثات الغازات الدفيئة والمسارات المناخية (مخزومي، شاهد، دفرور، 2018، صفحة 177).

2.2.1- برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP):

تطرق البرنامج لمسألة تمويل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ودعا إلى ضرورة إنشاء آليات رئيسة للتمويل الأخضر، لذلك تم التفكير في تصميم صندوق المناخ الأخضر (GCF) بهدف تعبئة التمويل على نطاق واسع للاستثمار في التنمية المنخفضة الانبعاثات وذلك خلال انعقاد مؤتمر المناخ في ديسمبر 2010، كما أشار

نفس البرنامج إلى ضرورة إنشاء مؤسسات للتمويل على المستويين العالمي و القومي، ودعا أيضا إلى تطوير النظام المصرفي الذي يلعب دورا محوريا في توفير الدعم المالي لمختلف المشاريع الاستثمارية في مجال الاقتصاد الأخضر (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، 2011).

3.1- مجالات التمويل الأخضر

يمكن للمشاريع الاستثمارية في مجال الاقتصاد الأخضر الاستفادة من التمويل الأخضر وهذا راجع لكونها تهدف إلى الحفاظ على البيئة، وتعتبر الطاقة المتجددة من أكثر قطاعات هذا الاقتصاد من حيث الفرص الاستثمارية وهو ما يتطلب إثارة فكرة التمويل الأخضر، كما أن قطاعات الاقتصاد الأخضر لا تنحصر فقط في الطاقات المتجددة وهو الأمر الذي يستلزم البحث أكثر فأكثر عن مصادر مالية جديدة لإنشائها.

1.3.1- الطاقات المتجددة:

إن الاستثمار في هذا النوع من الطاقات بمختلف مصادرها سواء: الطاقة الشمسية، الرياح، طاقة الحرارة الجوفية، المائية وكذا طاقة الكتلة الحيوية (القانون رقم 09/04 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت 2004، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، ج ر ج ج العدد 52، المؤرخة في 2 رجب عام 1425 الموافق 18 غشت سنة 2004)، يتطلب أموالا ضخمة يعمل التمويل الأخضر بمختلف آلياته ومصادره على توفيرها.

2.3.1- العمارة الخضراء:

العمارة البيئية، التصميم المستدام، الهندسة الخضراء، البناء الأخضر، هذه المفاهيم جميعها ما هي إلا طرق وأساليب جديدة للتصميم والتشييد، وقد صيغ لها العديد من التعاريف منها ما جاءت به وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية "EPA": مجموع المباني التي تستخدم تكنولوجيا متوافقة بيئيا وتتضمن فكرة الحفاظ على الموارد المتاحة، بداية من تصميم وإنشاء المبنى وتنفيذه وصولا



إلى أعمال تشغيله و صيانته و حتى ترميمه مع الأخذ في عين الاعتبار توفير عوامل الصحة و الراحة لمستعملي المبنى (طواهرية، 2018، صفحة 302).

وعليه التمويل الأخضر قادر على توفير الموارد المالية لمثل هذه المشاريع الاستثمارية خاصة وأن الدولة الجزائرية تولي اهتماما كبيرا لقطاع السكن فلما لا يتم وفق معايير صديقة للبيئة.

3.3.1- النقل المستدام:

أو ما يعرف أيضا بالنقل الأخضر ووسائل النقل الخضراء ويقصد به أي وسيلة ذات تأثير منخفض على البيئة ويشمل المشي وركوب الدراجات والمركبات الخضراء، وحضي هذا الموضوع بأهمية كبيرة على المستوى الدولي، وفي الجزائر فقد كان محل استثمارات وطنية وأجنبية وذلك في إطار تطبيق مجموعة من المخططات التوجيهية المعنية بالنقل سواء الجوي، البحري وحتى البري ولكن هناك أبرز تحدي يواجه الاستثمار في هذا المجال وهو مشكلة التمويل (بكدي، 2019، صفحة 101، 108).

4.3.1- إدارة المياه:

تعطي مختلف دول العالم أهمية كبيرة لمسألة إدارة المياه، هذه المشاريع تم إنجازها لكن هناك مشاريع أخرى في نفس المجال تحتاج الدعم المالي أو حتى نفس المشاريع السابقة تحتاج لموارد مالية للقيام بعمليات الصيانة مثلا، لذلك يجب توفير التمويل الأخضر لهذه الأخيرة.

5.3.1- الزراعة المستدامة:

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي يركز عليها الاقتصاد الأخضر، وذلك بهدف دعم سبل المعيشة في الريف ودمج سياسات الحد من الفقر في استراتيجيات التنمية، وتكييف تكنولوجيا الزراعة الحديثة للتخفيف من الآثار الناجمة عن تغير المناخ، وتعزيز شراكات التنمية لمواجهة التحديات البيئية المعاصرة كالصحراء، وإزالة الغابات، والزحف العمراني غير المستدام، وانجراف

التربة وفقدان التنوع البيولوجي (حفاي، شخوم، 2018، صفحة 342)، والاستثمار في هذا القطاع أيضا يحتاج للدعم المالي الذي تستطيع مصادر التمويل الأخضر توفيره.

6.3.1- السياحة المستدامة:

السياحة المستدامة مصطلح مركب يجمع بين السياحة بمفهومها التقليدي والتنمية المستدامة لتصبح مفهوما جديدا لا يعني فقط التنقل من مكان لآخر وإنما مصطلحا فضفاضاً يشمل التنقل ويتعداه لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية، وكل هذا لن يتحقق إلا إذا تم الاستثمار في القطاع السياحي مع مراعاة أبعاد التنمية المستدامة، وهذه المشاريع الاستثمارية تحتاج هي الأخرى لموارد مالية من أجل تمويلها وبالتالي هي في حاجة ماسة إلى التمويل الأخضر.

2- آليات التمويل الأخضر في ظل التجارب الدولية

تثير مسألة التمويل الأخضر التساؤل حول كيفية الحصول عليه، كما تثير أيضا حفيظة العديد من المهتمين بهذا الموضوع حول الأدوات أو الآليات المعتمدة في توفير التمويل الأخضر، لتكون الجباية البيئية أو كما تعرف بالجباية الخضراء أحد هذه الآليات (2، 1)، كما يمكن استعمال آلية أخرى تتمثل في البنوك الخضراء (2، 2)، وحتى السندات الخضراء (2، 3).

1.2- الجباية الخضراء

حظيت الجباية الخضراء باهتمام كبير من طرف العديد من دول العالم حيث ضمنتها في تشريعاتها الداخلية ليكون الهدف منها حماية البيئة من الاستثمارات المضرة بها كالأستثمار في قطاع المحروقات مثلا، أو الاستثمارات التي تنتج كمية كبيرة من النفايات أو نفايات خطيرة، كما أنها تسعى إلى تشجيع الاستثمار في مختلف قطاعات الاقتصاد الأخضر باعتبار أنه يراعي ويحيي البيئة، ومن بين التشريعات المختارة ضمن موضوع الدراسة: التشريعين الجزائري والمصري.



1.1.2- تعريف الجباية الخضراء:

الجباية البيئية، الضرائب البيئية كلها اصطلاحات تطلق على الضرائب المفروضة على الملوّثين الذين يحدثون أضرار بيئية (سواء كانت منتجاتهم ملوثة أو لاعتمادهم على تقنيات مضرّة بالبيئة)، خلال ممارسة نشاطهم الاقتصادي سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين (عسول، عوايجية، طواهري، 2019، صفحة 398).

2.1.2- تجارب دولية في الجباية الخضراء:

نصت العديد من التشريعات الوطنية والدولية على مجموعة من الضرائب لكن وبحكم أنها ترتبط بالجانب البيئي فقد سميت الضرائب البيئية، منها ما فرض على المستثمرين لردعهم عن القيام بأنشطة مضرّة بالبيئة، ومنها ما يحفز على الاستثمار في مختلف مجالات الاقتصاد الأخضر باعتبار أنها صديقة للبيئة، وفيما يلي عرض لبعض هذه الضرائب في التشريعين الجزائري والمصري:

1.2.1.2- تجربة الجزائر:

تفرض الدولة الجزائرية العديد من الضرائب الهدف منها حماية البيئة نذكر منها:

- الضريبة على المنتجات: هي ضريبة تفرض على الوحدات الإنتاجية التي تسبب التلوث البيئي وتهدف إلى خفض الملوثات إلى مستويات دنيا مقبولة، ومن أمثلتها في الجزائر:

- الرسم على الأكياس البلاستيكية المستورد أو محلية الصنع (القانون رقم 03-22، مؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1424 هـ الموافق 28 ديسمبر 2003، يتضمن قانون المالية لسنة 2004، ج ر ج العدد 83، المؤرخة في 05 ذي القعدة عام 1424 هـ الموافق 29 ديسمبر 2003).

- رسوم على المنتجات الكهربائية المستوردة أو المحلية التي يتجاوز استهلاكها معايير الفعالية الكهربائية (القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017، ج ر ج العدد 77 المؤرخة في 29 ديسمبر 2016).

- الرسم على الوقود (المادة 38 من القانون رقم 21-01، مؤرخ في 07 شوال عام 1422 هـ الموافق 22 ديسمبر 2001، يتضمن قانون المالية لسنة 2002، ج ر ج ج العدد 79، المؤرخة في 08 شوال عام 1422 هـ الموافق 23 ديسمبر 2001).

- الضريبة على النفايات أو الانبعاثات الملوثة:

ومن أهمها في الجزائر (القانون رقم 21-01، المصدر السابق):

- رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة (المادة 203).

- رسم تحفيزي للنفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات أو العيادات الطبية (المادة 204).

وتساهم الجباية البيئية في تمويل العديد من الهيئات وبما يلي تفصيل ذلك:

- الرسم على الوقود: تمول 50 % من عائداته الصندوق الوطني للبيئة و 50 % يستفيد منها الصندوق الوطني للطرق؛

- الرسم على النشاطات الملوثة للبيئة: 33 % من عائداته يستفيد منها الصندوق الوطني للبيئة و 67 % للميزانية الدولة؛

- الرسم على الأكياس البلاستيكية: يستفيد الصندوق الوطني للبيئة من 27 % من عائداته، أما 73 % الباقية فتخصص لميزانية الدول، وهناك رسوم أخرى تستفيد منها العديد من الهيئات.

وتجدر الإشارة إلى أن إيرادات الجباية البيئية في تطور ملحوظ حيث بلغت قيمتها سنة 2018: 75222,89 مليون دج (واعر، واعر، 2020، صفحة 367,370).

2.2.1.2- تجربة مصر:

نص المشرع المصري من خلال القانون رقم 91 لسنة 2005 فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي على تشجيع بعض الأنشطة الإنتاجية بمنح مزايا ضريبية متنوعة، ومنها ما يلي:

- تشجيع التوسع في الأنشطة والأعمال لأغراض الزراعة وذلك باستبعاد أرباح تأجير الآلات والمعدات الزراعية وملحقاتها الضريبية، بالإضافة إلى الإعفاءات



التي نصت عليها المادة 43 وذلك بإعفاء النشاط الزراعي وإيرادات المساحات المزروعة في الأراضي الصحراوية لمدة عشر (10) سنوات.

وقد أوردت المادة 31 من ذات القانون بعض الإعفاءات على عدة إيرادات عن النشاط التجاري والصناعي وذلك على النحو التالي:

- إعفاء أرباح منشآت استصلاح واستزراع الأراضي من الضرائب لمدة عشر (10) سنوات.

- تشجيع قطاع الإنتاج الداجني (الدواجن) وتربية النحل وحظائر تربية المواشي ومشروعات مصائد الأسماك بمنحها إعفاء لمدة عشر (10) سنوات (محمد، 2017، صفحة 33، 34).

2.2- البنوك الخضراء

ترتبط البنوك بتوفير الدعم المالي أو التمويل حتى أن أول فكرة تتبادر إلى ذهن أي مستثمر سيبدأ في تنفيذ مشروعه الاستثماري أو حتى يريد توسيعه في حال عدم تمكنه من تمويل نفسه بنفسه (التمويل الذاتي) مفادها: أي بنك سيوفر هذا المبلغ؟، لكن وباعتبار أن المشاريع الاستثمارية التي ستستفيد من دعم هذه البنوك هي مشاريع خضراء صديقة للبيئة لم تعد هذه الهيئات كنظيراتها وتم وصفها بالبنوك الخضراء، وفيما يلي عرض تفصيلي لمفهوم هذه الأخيرة مع الإشارة إلى تجارب دولية ومحل الجوائز منها:

1.2.2- تعريف البنوك الخضراء:

البنوك الخضراء هي مؤسسات مالية تستخدم التمويل العام للاستفادة منه في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة، فهي مؤسسات تمويل عامة أو شبه عامة توفر دعماً مالياً منخفض التكلفة، وطويل الأجل للمشاريع منخفضة الكربون من خلال الاستفادة من التمويل العام وعبر استخدام آليات مالية مختلفة لجذب الاستثمارات الخاصة (حفاي، شخوم، 2018، صفحة 342).

بالإضافة إلى مصطلح "البنوك الخضراء" يستعمل مصطلح آخر أكثر رواجاً وهو "الصيرفة الخضراء" والتي تعرّف على أنها: "المصارف التي تتبنى تمويل المشاريع التي تحافظ على البيئة بشكل أساسي".
وتعرّف أيضاً على أنها: "المصارف التي تقدم خدماتها المالية بالشكل الذي يعزز الرفاه الاقتصادي ولا تضر بالبيئة والمجتمع" (البناء، عبدالأمير، 2019، صفحة 157).

2.2.2- تجارب دولية في البنوك الخضراء:

في إطار اهتمامها وتمويلها لمشاريع الاقتصاد الأخضر أنشأت العديد من الدول بنوكاً خضراء، وفيما يلي عرض للتجربة القطرية والاسكتلندية، مع الإجابة عن تساؤل مفاده: هل للبنوك الخضراء وجود فعلي في الجزائر؟

1.2.2.2- تجربة قطر:

يعتبر بنك الدوحة أضخم بنك تجاري خاص في دولة قطر، تأسس عام 1978 وشرع في الأعمال المصرفية (بما في ذلك الخدمات المصرفية الدولية) من الدوحة في قطر بتاريخ 15 مارس 1979، ويعد البنك الأول في منطقة الشرق الأوسط في مجال مناصرة القضايا البيئية حيث يتمتع برؤى القيادة كمؤسسة تقدم الصيرفة الخضراء، والريادة في مجال زيادة الوعي للمحافظة على البيئة، وتشجيع الأفراد في المشاركة بفاعلية في الحملات البيئية.

يهدف البنك الأخضر إلى:

- عدم استهلاك الأوراق في الخدمات المصرفية، والدخول المجاني إلى خدمة الإنترنت المصرفي، وخدمة الرسائل المصرفية القصيرة، وخدمة الهاتف المصرفي، وموقع سوق الدوحة الإلكتروني، وخدمة التحويلات الإلكترونية، ودفع الفواتير مباشرةً وذلك للقيام بكافة العمليات المصرفية؛

- المسؤولية الاجتماعية من خلال الإسهامات الإيجابية في البيئة عن طريق الانضمام إلى نشاطات غرس الأشجار وتنظيف الشواطئ، ... الخ.

- توفير مختلف فروع الطاقة من خلال تبنيها مواد صديقة للبيئة؛



- التوفير في استهلاك المياه والكهرباء؛
 - شراء بضائع سليمة بيئياً ومتداولة بشكل عادل؛
 - الاستفادة من المركبات الموقرة للطاقة في الأعمال والأغراض الخاصة؛
 - التخفيف من انبعاثات الكربون الناجمة عن الحركة المرورية من خلال تخفيض العملاء في استهلاكهم للوقود خلال زيارتهم لبنك الدوحة.
- وقد أطلق البنك موقعاً إلكترونياً للصيرفة الخضراء على شبكة الإنترنت يعرض مبادرات لدعم القضايا البيئية من خلال تكاتف جهود كل من القطاعين العام والخاص، كما يبرز مختلف الأنشطة البيئية والمنتجات والخدمات الخضراء التي يقدمها (www.dohagreenbank.com).

2.2.2.2- تجربة اسكتلندا:

يعتبر هذا البنك جهازاً تمواليا دائماً متخصص في تسريع إقامة اقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية، بالتزامن مع توفير عائدات مضمونة للمستثمرين، وتبلغ قيمة رأس المال المبدئي للبنك 3 مليارات يورو (7.4 مليار دولار) تقدمها الحكومة البريطانية للبنك، وتتضمن مساهمة بقيمة 103 مليون يورو (161 مليون دولار) يتم اقتطاعها من حصيلة الضرائب التي تحصلها الحكومة الاسكتلندية من عائدات إنتاج الوقود الأحفوري، وقد بدأ هذا البنك في الاقتراض من أبريل 2015، و يوفر عدداً من الفرص الاستثمارية الجديدة للمستثمرين من الشرق الأوسط، ما يمكنهم من الاستثمار بمعدل مخاطرة منخفض في قطاعي الطاقة المتجددة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة (بحري، قادة، 2017، صفحة 181).

3.2.2.2- تجربة الجزائر:

بالنسبة للتجربة الجزائرية في مجال البنوك الخضراء فلم يعرف لهذا النوع من البنوك وجود في الجزائر حيث تحصل مختلف المشاريع الاستثمارية وحتى تلك التي تندرج ضمن قطاعات الاقتصاد الأخضر على الدعم المالي من البنوك المتعارف عليها في الجزائر سواء:

- البنك الوطني الجزائري BNA؛

- القرض الشعبي الجزائري CPA؛

- البنك الخارجي الجزائري BEA؛

- بنك التنمية المحلية BDL؛

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

لكن وبخصوص البنك الأخير (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) فإنه يمكن تصنيفه ضمن فئة البنوك الخضراء باعتباره أنه يمول العديد من المشاريع الاستثمارية التي ترتبط بأحد قطاعات الاقتصاد الأخضر ألا وهو الفلاحة.

3.2- السندات الخضراء

السندات الخضراء أو سندات المناخ كما يعرفها البعض أحد أهم الآليات المعتمدة لتمويل مشاريع الاقتصاد الأخضر وكما هو متعارف عليه بأن السندات هي ديون حيث عرفتها المادة 715 مكرر 74 من القانون التجاري الجزائري بأنها: "دين تتكون أجزائها من جزء ثابت يتضمنه العقد وجزء متغير يحسب استنادا إلى عناصر تتعلق بنشاط الشركة أو نتائجها وتقوم على القيمة الاسمية للسند.

يكون الجزء المتغير موضوع تنظيم خاص توضح حدوده بدقة" (الأمر رقم 59-75 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر 1975، ج ر ج ج العدد، المتضمن القانون التجاري)، وباعتبار أن هذه السندات تمول استثمارات خضراء لذلك سميت بالسندات الخضراء، كان منشأها دوليا حيث كانت بداية إصدارها من قبل البنك الدولي لتستعملها العديد من دول العالم فيما بعد.

1.3.2- تعريف السندات الخضراء:

قبل أكثر من عشرة سنوات (حوالي 12 سنة) قامت مجموعة من صناديق معاشات التقاعد السويدية و بالضبط من خلال بنك إس.إي.بي بالبحث عن فرص تتيح حولا غير مضرّة بالمناخ و أرادوا الحصول على أداة توفر السيولة لمشاريعهم الاستثمارية و من هنا ولد السند الأخضر، و قد كان أول ظهور له سنة 2008 من طرف البنك الدولي و قد لاقى استحسانا كبيرا من قبل المستثمرين، و تجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي عبأ ما يزيد عن 16 مليار دولار من خلال إصدار



أكثر من 200 سند أخضر، منذ عام 2008 لصالح استثمارات مرتبطة بالمناخ و البيئة، وقد أصدرت مؤسسة التمويل الدولية 77 سندا أخضر بقيمة 5.8 مليار دولار موزعة على 12 عملة (www.wolbank.org).

وتعرّف السندات الخضراء أو ما يعرف بسندات المناخ بأنها: "أوراق مالية ذات الدخل الثابت والتي ترفع من رأس المال للمشروع مع فوائد بيئية محددة وتستخدم لتمويل أو إعادة تمويل المشاريع اللازمة لمعالجة التغيرات المناخية، وتتمثل أبرز المشاريع التي تمول عن طريق هذه السندات: مزارع الرياح والطاقة المتجددة" (لحسن، 2018، صفحة 271).

2.3.2- تجارب دولية في مجال السندات الخضراء:

حظيت السندات الخضراء أيضا باهتمام دولي كبير حيث استخدمتها العديد من الدول لتمويل مشاريعها الاستثمارية الخضراء، وذلك بطرح هذه السندات للتداول سواء على مستوى البنوك وحتى الأسواق المالية (البورصة)، لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام: هل للسندات الخضراء وجود فعلي وهل لها تطبيق عملي على أرض الواقع في الجزائر؟، وفيما يلي عرض لأبرز التجارب الدولية في مجال السندات الخضراء مع الإشارة دائما إلى محل الجزائر منها.

1. 2.3.2- تجربة ماليزيا:

بعد انضمام مركز المعرفة و البحوث العالمية التابع لمجموعة البنك الدولي إلى فريق عمل في من بنك نيغارا ماليزيا وهيئة الأوراق المالية التي تدعم برنامج ماليزيا للتمويل الأخضر، ويرمي هذا الأخير إلى تشجيع الاستثمارات في المشاريع الخضراء أو المستدامة من خلال تطوير أسواق التمويل الأخضر الإسلامية في ماليزيا أولا، ثم لاحقا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، يشار هنا إلى أن الصكوك هي سندات إسلامية خضراء تُستخدم عائداتها في تمويل مشروع البنية الأساسية المستدامة بيئيا، كبناء منشأة لتوليد الطاقة المتجددة، و تتمتع الصكوك الخضراء بالقدرة على زيادة توسيع السوق المالية الماليزية و أيضا المساعدة على سد الفجوة بين عالمي المال التقليدي والإسلامي (حفاي، شخوم، 2018، صفحة 344).

2.2.3.2- تجربة الجزائر:

بالنسبة للتجربة الجزائرية فيما يتعلق باستخدام السندات الخضراء فلم يتم تداول هذه التسمية من قبل على الرغم من أن العديد من الشركات المستثمرة في قطاعات الاقتصاد الأخضر تطرح سندات لها للتداول على مستوى بورصة الجزائر وهي تعد سندات خضراء.

الخاتمة

صحيح أن الجزائر تسعى للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر باعتباره البديل الأفضل لنظيره التقليدي والذي كانت تعتمد عليه في تمويل خزيتها العمومية على الرغم من تأثيره السلبي على البيئة، لكن إنشاء مشاريع هذا الاقتصاد كانت مجرد أفكار متداولة في الكتب المدرسية وتوصيات أثناء اختتام الملتقيات العلمية الدولية والوطنية، أما الآن فجار العمل على تجسيدها في أرض الواقع، لكن نجد أن هناك مشكلة تعترض طريق المستثمرين "مسألة التمويل" والتي يضاف إليها مصطلح جديد يعبر عن كل ما هو صديق للبيئة لتصبح مسألة جديدة "مسألة التمويل الأخضر"، والتي مازالت الجزائر على الرغم من توفر بعض أدواتها كالجباية الخضراء إلا أن الدولة لم تنشئ بعد بنوكا خضراء وإنما بقيت تعتمد نفس نظامها البنكي الذي يمنح تمويلا تقليديا، ومازلنا بعيدين كل البعد عن فكرة السندات الخضراء التي أصبحت لها مشوار حافل على المستوى الدولي أين نشأت منذ سنوات.

على ضوء ما تم بيانه، تخلص الدراسة إلى مجموعة من النتائج تلخص كما يلي:

- على الرغم من عرض الدولة الجزائرية رغبتها في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتشجيعها للاستثمار في مختلف قطاعاته، لكنها لم توفر جميع الأدوات اللازمة لتقديم الدعم المالي الذي تحتاجه هذه الاستثمارات في إطار ما يعرف بالتمويل الأخضر.

- فكرة البنوك الخضراء ليس لها وجود فعلي في الجزائر ولا زال الاعتماد على البنوك العادية للحصول على التمويل.

- فكرة السندات الخضراء مازالت بعيدة في الجزائر حيث لازالت الشركات المستثمرة في بعض قطاعات الاقتصاد الأخضر كالسياحة مثلا تعتمد السندات العادية من أجل الحصول على التمويل، كما أن البنوك أيضا مازالت تعتمد هذه السندات.

وبعد استعراض أهم ما جاء في موضوع الدراسة وبغرض إثرائها أكثر يقدم الباحث الاقتراحات الآتية:

- على الدولة إنشاء بنوك خضراء تعمل على تمويل مشاريع الاقتصاد الأخضر، كما يمكن إنشاء بنوك خاصة تعمل في هذا المجال.
- يتوجب أيضا على البنوك لإنشاء سندات خضراء.
- بالحديث عن السندات الخضراء لما لا يتم الاعتماد على الأسهم أيضا في عملية التمويل ويطلق عليها تسمية "الأسهم الخضراء" باعتبار أنها تساهم هي الأخرى في تمويل العديد من المشاريع الصديقة للبيئة.

قائمة المصادر والمراجع:

القوانين:

- القانون رقم 09/04 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت 2004، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، ج ر ج العدد 52، المؤرخة في 2 رجب عام 1425 الموافق 18 غشت سنة 2004 .
- القانون رقم 10-03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر ج العدد 43، الصادرة بتاريخ 20 يوليو 2003 .
- القانون رقم 22-03، مؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1424 هـ الموافق 28 ديسمبر 2003، يتضمن قانون المالية لسنة 2004، ج ر ج العدد 83، المؤرخة في 05 ذي القعدة عام 1424 هـ الموافق 29 ديسمبر 2003 .
- القانون رقم 14-16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017، ج ر ج العدد 77 المؤرخة في 29 ديسمبر 2016 .

- المادة 38 من القانون رقم 21-01، مؤرخ في 07 شوال عام 1422 هـ الموافق 22 ديسمبر 2001، يتضمن قانون المالية لسنة 2002، ج ر ج العدد 79، المؤرخة في 08 شوال عام 1422 هـ الموافق 23 ديسمبر 2001.

- تاريخ الاسترداد 08/06/2020، من www.woldbank.org.

- تاريخ الاسترداد 10/08/2021، من www.dohagreenbank.com.

- الأمر رقم 59-75 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر 1975، ج ر ج العدد ، المؤرخة في ، المتضمن القانون التجاري .

-united nations environment programme and DBS. (2017). green finance opportunities.

. تاريخ الاسترداد 10/07/2020، www.unenvironment.org.

المؤلفات:

- بحري أميرة، قادة سليم. (2017). التمويل و البيئة، هل الصيرفة الخضراء هي الحل؟

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة . (2011).

- بكدي فاطمة. (2019). الاقتصاد الأخضر من النظري إلى التطبيق. (1) عمان، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.

- (2016). منشور لإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.

- يوسف محمد، عمرو محمد (2017). مساهمة السياسات و التشريعات الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر. دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر في ظل التحديات السياسية و الاقتصادية الراهنة. مصر.

المقالات:

- البناء زينب مكي، عبدالأمير نور نبيل. (2019). التمويل الأخضر و دوره في تحسين أداء المصارف العراقية-دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من مدراء المصارف-. المجلة العراقية للعلوم الإدارية (60).

- حفاي عبد القادر، شخوم رحيمة. (2018). التمويل الاسلامي الأخضر و دوره في التنمية المستدامة (السندات الاسلامية الخضراء في ماليزيا أنموذجا). مجلة دفاتر اقتصادية ، 10 (02).
- رمضان إيمان، هرموش إيمان، مقيم صبري (2019). التمويل الأخضر كآلية لدفع مشاريع الطاقة المستدامة -تجارب دولية مع الإشارة لحالة الجزائر-. مجلة اقتصاد المال و الأعمال ، 03 (03).



- صيد مريم، محرز نور الدين. (2016). فعالية تطبيق الرسوم و الضرائب البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، 09 (02).
- طواهرية منى. (2018). المباني الخضراء مدخل استراتيجي لمستقبل مستدام. مجلة آفاق للعلوم (11).
- عسول محمد الأمين، عوايجية حياة، طواهري زهرة. (2019). دور الجباية البيئية في التقليل من التلوث البيئي مع الإشارة إلى حالة الجزائر. مجلة دراسات اقتصادية ، 13 (03).
- لحسن عبد القادر. (2018). السندات الخضراء كأداة لتمويل و دعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ضمن مسار التنمية المستدامة. مجلة المالية و الأسواق ، 4 (8).
- واعر وسيلة، واعر صفية. (2020). الجباية البيئية في الجزائر: استراتيجية نحو حماية البيئة من التلوث. مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية (2).
- مخزومي لطفي، شاهد إلياس، دفرور عبد النعيم. (2018). التمويل الأخضر: الفرص والتحديات. مجلة نماء للاقتصاد و التجارة ، 02.
- نجاتي حسام الدين. (2014). الاقتصاد الأخضر و دوره في التنمية المستدامة. مصر.